



This Programme is funded by the  
European Union

إنجليزي

# مقارنة آليات مشاركة المواطنين في صياغة وتعديل الدستور في بلدن الربيع العربي

إعداد

عائشة إبراهيم

هذه الورقة البحثية عبارة عن مساهمة أنجزها المشارك عائشة إبراهيم في نهاية دورة " بناء القدرات في حوار السياسات" من ضمن برنامج "حوار المتوسط للحقوق والمساواة". تتناول الورقة مقارنة آليات مشاركة المواطنين في صياغة وتعديل الدستور في كل من مصر، وتونس، والمغرب. ولقد تم اختيار هذه البلدان بسبب تشابه الأسباب التي أدت الى نشوء الثورات فيها، رغم اختلاف البيئة التي انفجرت فيها شرارة الانتفاضة، وتباين مشاركة الشعب في العملية السياسية المترافقة، والعواقب التي صادفتهم.

عائشة إبراهيم، هي من مواليد سورية حلب، ناشطة مجتمعية منذ عام 2013، مهتمة وداعمة للشأن النسوي. شاركت بتشكيل مبادرتين نسويتين في عامي من 2016 و2018 لدعم وتمكين النساء السوريات وتعزيز مشاركتهن السياسية، بالإضافة للمشاركة بتصميم وتنفيذ عدة حملات مناصرة لدعم مشاركة المرأة في مناصب الحكم المحلي في سوريا، فضلاً عن ادارة عدة مشاريع وبرامج لتمكين النساء السوريات في ظل الثورة السورية.

هذه المساهمة في إطار نشر برنامج حوار المتوسط لمساهمات أنجزها خمسة مشاركين في نهاية دورة "بناء القدرات حول حوار السياسات"، حول تجارب لحوارات سياسات، وتقييم فرص وقيود، وتحليل خرائط حالات حوار سياسات في بلدان في فضاء المتوسط، حول موضوعي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية والحكم المحلي.

\*ملحوظة: هذه المساهمات لا تعبر بالضرورة عن رأي البرنامج، تعبر عن آراء المشاركين

## الفهرس

1. المقدمة ..... 2
2. تعريف الدستور وآليات التعديل ..... 2
3. دراسة حالة البلدان الثلاثة: المغرب، تونس، مصر ..... 4
4. المقاربة التحليلية ..... 6
5. النتائج ..... 7
6. التوصيات ..... 8

## 1. المقدمة

لم يعد وضع الدساتير حقًا مطلقًا للحاكم، أو عملاً تختص به مجالس النواب، أو فقهاء القانون الدستوري، أو الدولة. بل أصبحت مشاركة القوى المجتمعية المختلفة في وضع الدستور واقعًا حتمه التوسع في مفهوم الديمقراطية وحقوق الشعب، التي أقرها القانون الدولي. تتطلب المشاركة المجتمعية في عملية وضع الدستور، مساعدة المواطنين على فهم حقيقة الدستور، والإعداد الجيد لهذه المشاركة من خلال التعليم والتثقيف المدني. العمل على إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الأطراف للوصول إلى توافق وطني حول الدستور، وكذلك تبني بعض الاستراتيجيات والأساليب التي يمكن بها حل القضايا الخلافية.<sup>1</sup>

وقد جاءت الإصلاحات في الدول العربية بعد ما سمي بـ "الربيع العربي" لتشمل الدول التي أسقطت أنظمتها، وتلك التي عرفت الحركات الاحتجاجية على حد سواء. وكانت السمة البارزة أن تبلورت الضرورة السياسية في مراجعة دساتير تلك الدول، فمنها من ذهب إلى حد إنشاء نص جديد، والبعض منها اكتفى بالاستجابة الطفيفة لضغوط المعارضة من أجل التحرير السياسي. فحتى وإن كان لكل الدول العربية قبل الثورات دساتير، إلا أن الأنظمة التسلطية العربية خلفت قصورا دستوريا رهيبا، حيث لم يكن الإصلاح من ذي قبل ليمس سوى تعديلات خاصة بعدد العهود مثل الدستور المغربي السابق، أو بسبل الوصول إلى السلطة. وقد تميزت السنوات التالية بالتعديل القانوني والدستوري. كان القاسم المشترك بين مطالب المتظاهرين في الدول التي عرفت "الثورات" وتلك التي شهدت الحركات الاحتجاجية هو المطالبة بإصلاح سياسي شامل من أجل توسيع وضمان الحريات الفردية، وتحقيق استقلالية القضاء، وانتخابات حرة ونزيهة، والنضال ضد الفساد. فنجد أن البعض قام بتغيير دستوري بعد إسقاط النظام، واكتفى البعض الآخر بمسار التعديل من أجل درء خطر القطيعة السياسية، وقام الفريق الثالث - ويمثل الأغلبية - بتعديلات سطحية طفيفة كما هو الحال مع عمان، البحرين، قطر، سوريا والجزائر.<sup>2</sup>

في البداية، علينا أن نوضح معنى الدستور بشكل عام، وعن أنواع الدساتير وآلية تعديلها ومن هم المعنيين بها. سيكون هناك أيضاً، طرح تحليلي للمواطنة والديمقراطية وعلاقتها بالدستور، وكيف يمكن وضع دستور بطريقة ديمقراطية وبمشاركة الشعب.

## 2. تعريف الدستور وآليات التعديل

هو النظام الأساسي والمدونة القانونية العليا الضامنة للحقوق والواجبات والحريات العامة، وهو المكسب للشرعية لجميع السلطات في الدولة، وكيفية ممارستها لمهامها، إذ يعتبر المرآة العاكسة لرقى الشعب وتطلعاته، والمجسد لتطور الأمة بتحولاتها الحضارية والمرشد إلى طبيعة النظام في الدولة. وبكل بساطة هو المرجعية القانونية لجميع التشريعات، والأصل في الهرم المؤسس للنظام القانوني في الدولة. ونظرا لطبيعة احتوائه على المبادئ العامة ومرجعية أحكامه الضامنة للنظام الاجتماعي والسياسي في الدولة، لم يعد مستغربا بأن نجد الضمانة الأساسية للحفاظ على أحكامه باعتباره الكافل للحقوق والحريات العامة، وهذا لا يتأتى إلا باعتماد مبدأ سمو الدستور في الدولة، باعتباره الدعامة الأساسية للحفاظ على أحكامه من الخرق أو الاعتداء.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> د. ياسمين فاروق أبو العينين – أنادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، مركز العقد الاجتماعي، مصر، 2013، <http://tinyurl.mobi/g3NV> ص 1-2

<sup>2</sup> د. تسعديت مسيح الدين، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية بين الاستجابة للثورة واستباق القطيعة السياسية، الجزائر، العدد الثالث، 2017، <http://tinyurl.mobi/g3NL> ص 57-58

<sup>3</sup> نفسية بخي، التعديل الدستوري في الدول العربية بني العوائق والحلول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، موقع الميزان، 2 يناير/2019، <http://tinyurl.mobi/g3NW> ص 63-64

ومع تعريفنا للدستور، لا بد لنا من الحديث عن آليات تعديل الدستور وتبيان الأشخاص المخولين بإجراء هذه التعديلات. في البداية، علينا التعرف على أنواع الدساتير من حيث إجراءات وآلية التعديل.

أنواع الدساتير من حيث إمكانية التعديل:

**الدساتير المرنة:** هي التي يمكن تعديلها بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية، أي تكون الجهة المناطة سلطة التعديل أو الإلغاء هي السلطة التشريعية وفقاً لأحكام الدستور. كما يمكن أن تتسم الدساتير المكتوبة بالمرونة إذا لم تشترط إجراءات معقدة لتعديلها.

**الدساتير الجامدة:** هي الدساتير التي لا تعدل أو تلغى بنفس الإجراءات التي تعدل بها القوانين العادية، بل يستلزم تعديلها إجراءات أشد من تلك التي تم بها تعديل القوانين العادية. ويتميز الدستور الجامد بالثبات والاستقرار وتحقيق الاحترام للدستور سواء لدى أفراد الشعب أو الهيئات الحاكمة.<sup>4</sup>

### آليات تعديل الدستور:

يقصد بطرق التعديل الكيفيات والإجراءات العملية المتبعة لتعديل الدستور، حيث هناك ثلاثة طرق يعدل بمقتضاها الدستور وهي كالتالي:

**أولاً: طريقة الجمعية التأسيسية:** بموجب هذه الطرق تنتخب هيئة خاصة لإجراء التعديل، وتأخذ هذه الهيئة المكلفة بممارسة السلطة التأسيسية المنشأة بالإجراءات التشريعية العادية إلا إذا أتى الدستور بما يخالف ذلك مثال ذلك.

**ثانياً: طريقة السلطة التشريعية:** يجري التعديل في هذه الطريقة من قبل السلطة التشريعية، مع اشتراط إتباع إجراءات خاصة مغايرة لإجراءات تعديل القوانين العادية وتتنوع باختلاف الدساتير. تمنح السلطة التشريعية الحق في تولى سلطة تعديل الدستور، ولكن مع تغيير في التشكيل. بحيث يجتمع المجلسان في هيئة مؤتمر مع اشتراط أغلبية خاصة لتعديل الدستور، بل إن بعض الدساتير قد تشترط حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة يتولى البرلمان الجديد فيها مهمة تعديل الدستور، وهذا الأسلوب اتبعه القانون الأساسي العراقي لسنة 1992.

**ثالثاً: طريقة الاستفتاء الشعبي:** يقصد بتعديل الدستور عن طريق الاستفتاء الشعبي التعديل الذي يعرض على الاستفتاء الشعبي للإقرار، وذلك سواء كانت الجمعية التأسيسية هي التي تولت القيام بمهمة التعديل أو البرلمان.<sup>5</sup>

تختلف الدساتير من حيث إجراءات التعديل، والاختلاف يعود إلى أسباب سياسية (طبيعة نظام الحكم في الدولة) اعتبارات فنية (أساليب الصياغة وطرق إصدار الدستور).

حيث نجد إلى أن النظم الديمقراطية تجعل من الناخبين أهم سلطة لا بد من الرجوع إليها لتباهر سيادتها إلى نحو إيجابي، عن طريق الاستفتاء الدستوري، وهو من أهم صور المشاركة الشعبية في تسير شؤون البلاد. فهو تطبيق حقيقي للديمقراطية، إذ يباشر الشعب بنفسه سلطاته دون مشاركة أحد لتوليه الموافقة، أو عدم الموافقة على مشروع التعديل الدستوري. يتدخل المواطنون في موضوع الاستفتاء بطريقتين، إما بعد إعداد موضوع الاستفتاء بواسطة الحكومة أو البرلمان أو هيئة منتخبة خصيصاً ليقولوا كلمتهم في موضوع الاستفتاء بالقبول أو الرفض. أو قد يتطلب من المواطنين في الاستفتاء الاختيار بين عدة بدائل ممكنة، لا مجرد الموافقة أو الرفض بالنسبة لأمر أو مسألة. وما هو مستقر عليه اتساع تطبيق مثل هذا الإجراء الدستوري، لأنه يسمح باحتفاظ الشعب بحق البت في القرارات الهامة. وهكذا يتجاوز الشعب دور مجرد اختيار نوابه بحيث يظل على صلة مباشرة ومستمرة بشؤون الحكم. وعليه فإن أسلوب الاستفتاء يتلاءم تماماً مع مبدأ سيادة الشعب، فإذا قارنا الاستفتاء مع الانتخاب، فإن هذا الأخير يعتبر أقل مصداقية، لأن الشعب أحياناً لا

<sup>4</sup> علا عبيات، أنواع الدساتير، 2019/12/17، موقع موضوع، <http://tinyurl.mobi/g48f>

<sup>5</sup> أكرام فالح احمد، دولة أحمد عبد الله، تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير، جامعة الموصل، مجلة الدراسات الإقليمية، 2009، المجلد 6، العدد 14، <http://tinyurl.mobi/g47f>

يختار فعلا ممثلي إرادته. مما يدل على أن التعديل الدستوري لا بد أن يستشار فيه الشعب مباشرة عن طريق الاستفتاء استبعادا لأي استبداد أو عرقلة من جانب المؤسسة التنفيذية<sup>6</sup>.

ننتقل لدراسة حالات لبعض الدول العربية والتي برزت فيها الثورات ضمن فترة الربيع العربي، حيث سيتم عرض حالات كلا من (تونس، المغرب، مصر). مع إجراء مقارنة تحليلية بين هذه البلدان على مستوى الأسباب التي أدت لنشوء وانطلاق شرارة الثورات، ومستوى مشاركة الشعب في الإصلاح السياسي، كتعديل دستور او وضع دستور جديد ومن ثم استخلاص النتائج واقتراح توصيات.

### 3. دراسة حالة البلدان الثلاثة: المغرب، تونس، مصر

#### المغرب

اندلعت موجة من الاحتجاجات العارمة في المغرب عام 2011، حيث تتلخص المطالب الأساسية للاحتجاجات الشعبية في ضرورة إقرار دستور ديمقراطي، وحل الحكومة والبرلمان الحاليين، فضلا عن إقرار قضاء مستقل، ومحكمة المتورطين في الفساد، ووضع حد للبطالة خاصة بين حاملي الشهادات العليا، وإطلاق جميع المعتقلين السياسيين<sup>7</sup>.

استجابت المملكة المغربية لمناخ الانتفاضات الشعبية بالمسارعة إلى صياغة دستور جديد وتبنيه في شهر يوليو 2011. فامتلكت سبق في هذا الخصوص، حيث نص الدستور المغربي لعام 2011 على أن نظام الحكم في المغرب، نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلماني واجتماعية. وأن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، كما يقوم على الديمقراطية المواطنة والتشاركية<sup>8</sup>. وجاءت التعديلات الدستورية على أثر الربيع العربي ليمد صلاحيات أكثر لرئيس الوزراء، ليصبح رئيسا للحكومة ورئيسا للسلطة التنفيذية بالبلاد، ولإنقاص بعض صلاحيات الملك. حيث أكد دستور المغرب على دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وهو ما سيجعل من الدستور المغربي، دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة. دسترة بعض المؤسسات الأساسية، مع ترك المجال مفتوحا لإحداث هيآت وآليات أخرى. لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية، بنصوص تشريعية أو تنظيمية. كنوع من تعزيز الديمقراطية والمواطنة بين المواطنين والدستور والدولة<sup>9</sup>.

حيث تضمن الدستور الجديد تعديلات على باب الحقوق والحريات حيث تكون من 19 فصلا، جعل الفصل ال 19 فصلا جامعا بشكا عام للحقوق والحريات الأساسية، لتتولى بقية الفصول عرضها وتفصيلها. حيث تم تخصيص باب كامل (الباب الثاني) بعنوان الحريات والحقوق الأساسية، احتوى على اثنين وعشرين فصلا، وفيه تم سرد مختلف أنواع الحقوق والحريات، سواء تلك المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية، أو تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما أنه حمل في طياته جملة من الامتيازات الجديدة لصالح أفراد المجتمع، وهيئاته المدنية، أبرزها، ما تضمنه (الفصل 12،13،15) منه بشكل خاص وصريح<sup>10</sup>.

<sup>6</sup> نفسية بختي، التعديل الدستوري في الدول العربية بني العوائق والحلول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، موقع الميزان، 2يناير/2019 <http://tinyurl.mobi/g3NW>، ص 78-95، 2016.

<sup>7</sup> الاحتجاجات المغربية 2011، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 22 يوليو 2021، <http://tinyurl.mobi/g3Pb>،

<sup>8</sup> الدستور المغربي - الجزيرة نت، 27/5/2015، <http://tinyurl.mobi/g3Pe>، متاح من الموقع الإلكتروني للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بالمغرب

<sup>9</sup> الاحتجاجات المغربية 2011، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 22 يوليو 2021، <http://tinyurl.mobi/g3Pb>،

<sup>10</sup> توفيق عبد الصادق، قضايا الحقوق والحريات في الدساتير العربية الجديدة: دراسة لحالة المغرب وتونس، موقع رواق عربي، 23مارس 2020، <http://tinyurl.mobi/g3in>، رابط الموقع <http://tinyurl.mobi/g3Ph>

وبذلك نجد بأن الدستور المغربي لاقى القبول والاستحسان من قبل الشعب المغربي بشكل كبير.

## تونس

الثورة التونسية " ثورة الحرية والكرامة " انطلقت عام 2010، طالب المشاركون فيها بالحق في الشغل والعيش الكريم ونددوا بجميع مظاهر الفساد والإقصاء والتهميش. حيث تعددت الأسباب التي أدت لحدوث الثورة، وتنوعت ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي كل منها تبدو ملامح الفساد والبعد عن الديمقراطية<sup>11</sup>. استمرت الاحتجاجات في تونس اربعة اسابيع، الى ان غادر الرئيس التونسي عبر طائرة ليبية الى السعودية. تونس عاشت بعد الثورة في حالة من الصراع السياسي، حيث انعكس الصراع على الانتخابات التأسيسية والتي اعلنت بعد أشهر قليلة من نجاح الثورة التونسية، واريدها ان تسير بدولة تونس الى مسار ديمقراطي سليم<sup>12</sup>. أعد المجلس الوطني التأسيسي 2012 مسودات، ثم مشاريع تم نشرها على موقع الويب الخاص. به مما سمح لمنظمات المجتمع المدني والسياسي بتقييمها والتأثير على تعديلها، وبعد ذلك على عملية المصادقة على الدستور. ويمثل الفصل 49 أبرز نموذج على ذلك، فقد تمت صياغته من قبل المجتمع المدني. صدرت أكثر من مسودة، وظهرت أكثر من صعوبة، حتى تم الموافقة من قبل النواب على التصويت على مشروع الدستور بشكل كامل، وذلك في كانون الثاني 2014.

تضمن الدستور الجديد تغيير في نظام الحريات وحقوق الشعب التونسي، حيث أولي لهذا الفصل أهمية كبيرة تكون من 28 فصل، تناولت جميع الجوانب الخاصة بحرية وحقوق الشعب<sup>13</sup>. ومن أبرز الحقوق تلك المرتبطة بقيمة حياة الإنسان ومتطلبات الحياة الكريمة، كالحق في العمل والصحة والتعليم والعيش في بيئة سليمة. إذ شدد عليها جاعلاً من الفصول الثلاثة الأولى (21-22-23) أساساً تقوم عليه باقي الحقوق. وقد جاءت جملة هذه الضوابط مجتمعة في (الفصل 49). يبدو ان اهم تقدم حققه دستور 2014 في مجال الحقوق والحريات، هو ادراج الفصل المتعلق بضوابط وشروط تدخل المشروع لتنظيمها (الفصل 49). ذلك لان مشكلة التونسيين مع دستور 1959 لم تتمثل في غياب تكريس الحقوق والحريات، الأساسية وانما في وضعها تحت تصرف المشرع دون أي ضوابط<sup>14</sup>.

## مصر

بعد نحو عشر ايام من سقوط النظام التونسي، بعد دعوات أطلقها نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت. تظاهر الآلاف في مصر 25 كانون الثاني، 2011 مطالبين بالإصلاحات ثم رحيل النظام، كان شعار الثورة " عيش حرية عدالة اجتماعية". بدأت الانتفاضة الشعبية غير المسبوقة التي شهدتها مصر في 2011، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، والسياسية، والاقتصادية السيئة. من خلال صفحة أو مجموعة "كلنا خالد سعيد" على موقع فيسبوك، تمت الدعوة لمظاهرات يوم الغضب<sup>15</sup>. حيث استمرت الاحتجاجات 18 يوم كان على أثرها تنحي مبارك، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية "المجلس العسكري". حيث قام بتشكيل لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية. دخلت مصر في احتدام وصدام سياسي بين الأحزاب والنخب عبر منابر إعلامية متعددة<sup>16</sup>. وفي خضم هذه الحالة، صدر دستور 2012 ولم

11 شكري محمد ، الثورة التونسية 2010-2011 اسبابها ، خصائصها ، نتائجها ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية 2021/1/1، رابط المقال <http://tinyurl.mobi/g45t>، رابط الموقع <http://tinyurl.mobi/g3ip>

12 عائد عميرة ، تعديل دستور تونس.. بحث عن الاستقرار أم عودة إلى الاستبداد؟ ، متاح في موقع نون بوست 2016/4/16 . رابط المقال <http://tinyurl.mobi/g45D>

13 خالد الماجري ، ضوابط الحقوق والحريات ، تعليق على الفصل 49 من الدستور التونسي ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تونس، 2017/12/5. رابط تحميل الكتاب <http://tinyurl.mobi/g45M> ص 17-24 ، رابط الموقع <http://tinyurl.mobi/g465>

14 الدستور التونسي تحت المجهر /دستور الجمهورية التونسية – فريدريش ايرت، 2014، <http://tinyurl.mobi/g468> ص 31-34  
15 أية يوسف عبد السلام ، اسباب قيام ثورات الربيع العربي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والديمقراطية ، 2014/5/23 . <http://tinyurl.mobi/g46f>

16 ممدوح غالب احمد بري ، الأزمة الدستورية في مصر بعد ثورة 25 يناير : دراسة بحثية في تاريخ مصر السياسي المعاصر ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والديمقراطية ، 2016/12/31، <http://tinyurl.mobi/g46v>

يستمر الأمر طويلاً، لتأتي الموجة الثانية من الثورة المصرية في 2013. وأعقبها إصدار الرئيس المؤقت المستشار «عدلي منصور» إعلانين دستوريين في 2013، جرى بمقتضى الأخير تعطيل دستور 2012، وتشكيل لجنتين لتعديل دستور 2012. لنصبح إزاء مشروع تعديل لدستور 2012 يجري طرحه لحوار مجتمعي قبيل الدعوة إلى الاستفتاء المزمع إجراؤه في يناير 2013.<sup>17</sup> تمت الموافقة على الدستور الجديد في 2014، ويتميز الدستور الجديد بأنه وسع من مجال الحقوق والحريات العامة وحافظ على الهوية الإسلامية والعربية للمجتمع، وأكد على مرجعية مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع. وقد أحاط دستور 2014 الحقوق والحريات العامة بحماية واسعة، ولم يقف عند حد تكرار النص على الحقوق والحريات التي تضمنها الدستور السابق الصادر عام 2012، بل وسع من نطاق هذه الحقوق والحريات. كما أضاف إليها حقوق وحريات جديدة، ودعم الضمانات التي تكفل للأفراد حق ممارستها. ومع التأكيد في ديباجة الدستور على البعد العالمي والإنساني لمنظومة الحقوق والحريات. مما يؤكد مبدأ سمو المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية. كما نصت المادة 227 على عدم جواز تعديل نصوص الدستور المتعلقة بمبادئ الحرية والمساواة. قد شمل اتساع نطاق الحقوق والحريات العامة في دستور 2014 بالمقارنة بدستور 2012، جميع أنواع الحقوق والحريات: الشخصية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث انه لم يكتف فقط بالحقوق الموجودة ضمن دستور 2012، انما أضاف إليها عدداً من الحقوق والحريات كما وسع من نطاقها.<sup>18</sup>

نستنتج أنه يمكن أن توضع الثورتان التونسية والمصرية على قدم المساواة مع أعظم ثورات التاريخ، إذا استمرت مسيرة تطهير النظام، وتحقيق كافة المطالب الشعبية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية<sup>19</sup>.

#### 4. المقارنة التحليلية

- نجد من خلال ما سبق، تشابه البيئة التي نتجت منها الثورات في البلدان الثلاثة. فجميعها عاشت وعانت نفس اشكال القمع والصراعات الداخلية، من انتهاك لحقوق الانسان، وانعدام حرية التعبير، الى الفساد الذي كان في الحكومة ومؤسسات الدولة. انعدام الحوار ما بين الحكومة والشعب، ناهيك عن سوء الوضع المعيشي. جميع هذه العوامل خلقت بيئة مثالية لانطلاق الانتفاضات وثورات الربيع العربي. لم تكن ثورات الربيع العربي ثورات انقلابية تملك مشروعاً جاهزاً للحكم، بل ثورات اصلاحية طالبت بإصلاحات سياسية تنعكس ايجاباً على المجتمع. وازاء تشدد السلطات بقمعها بدأت رويدا رويدا، ترفع السقف لتطالب بإسقاط النظام كله والاتيان بنظام جديد من داخل المؤسسات القائمة ترعى اصلاحات سياسية باتت أكثر من ضرورة.<sup>20</sup> شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وتكتيكات الجماهير المطالبة بحقوقها، وقد انخرطت كافة فئات وشرائح المجتمع في فعاليات الثورة منذ يومها الأول، وقد اختفت النزعات الطائفية والقبلية والمناطقية، وحلت محلها روح التوحد والوحدة.<sup>21</sup>
- الدساتير الجديدة في كل من المغرب وتونس، وعلى الرغم من الاختلافات في المدى الممنوح لقضايا الحقوق والحريات، والذي يرجع أساساً إلى اختلاف سياقات التجربة السياسية للبلدين وطبيعة نظم الحكم السائدة. إلا أنهما تضمنا، في جزء كبير من البنود والفصول، قوانين من المرجعية الدولية لحقوق الإنسان. إضافةً لتوفيرهما كثير من المكاسب على

<sup>17</sup> عمار المهدي، الدستور المصري قراءة النصوص وتحليل المضمون، صحيفة المجلة، 2014/6/8، <http://tinyurl.mobi/g3jz>،  
<sup>18</sup> أ. د. يسرى محمد العصار، مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014 في مصر، مجلة كلية القانون الكونية، العدد 33، 2019،

<http://tinyurl.mobi/g3jN>  
<sup>19</sup> الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمآلات، د. عصام عبد الشافي كاتب وباحث مصري، المصدر: التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن مجلة البيان: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، الناشر: المركز العربي للدراسات الانسانية - مجلة البيان بالسعودية، 2012،

<http://tinyurl.mobi/g46L>  
<sup>20</sup> د. باسل معراوي، في أسباب نشوب ثورات الربيع العربي، وضوح للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020/11/25،

<http://tinyurl.mobi/g46P>  
<sup>21</sup> آية يوسف عبد السلام، اسباب قيام ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، 2014/5/23، <http://tinyurl.mobi/g46f>

مستوى الحريات، والتي غابت أو لم يتم التفصيل فيها بشكل دقيق في الدساتير السابقة للبلدين.<sup>22</sup> وكذلك الامر بالنسبة لدستور مصر.

- كان لمنظومة الاتصالات الإلكترونية والإعلام الاجتماعي دورا كبيرا في نجاح الثورات في كلا من تونس ومصر، حيث نجح استعمالها في نقل الصورة وتسجيل المقاطع الدالة على فظاعة الظلم والإرهاب والتقتيل التي تمارسه السلطات تجاه الشعب.

- تميزت ثورة تونس بأنها ثورة فاجأت الجميع وكانت بدون قيادة واتسمت بالفجائية، واستطاعت أن تحيد الجيش وتكسبه لصفها بفضل تعاطيها الحضاري، لئلا يحكمها أو يتحكم بمصيرها ومستقبلها. وكذلك الامر بالنسبة للمغرب، حيث اقتصر دور الجيش على قمع المظاهرات بطريقة سلمية حيث لم يكن للجيش الدور الذي يذكر ضمن الثورة المغربية.

- أما الثورة المصرية التي افتقدت المرشد والقائد، فقد تمكن الجيش منها وأصبح الفاعل الأساسي والمتحكم الرئيسي فيها، وأصبحت قراراته هي المهيمن الأساسي على الحياة السياسية. وقد شكّل الجيش مستقبل جمهورية مصر بعدما مسك بالدولة والحكومة ودقّة التسيير.<sup>23</sup>

- نجد في الحالة التونسية موقفاً ثورياً يُطالب بدستور جديد للدولة بعد رحيل بن علي، وفي الحالة المصرية موقفاً يُطالب بالمحافظة على الدستور مع تعديل بعض فصوله التي كانت مثار جدل في السنوات السابقة بعد رحيل مبارك. أما في المغرب نموذج مختلف كانت فيه المؤسسة الملكية سبّاقة في طرح مبادرة إصلاح المنظومة السياسية والدستورية .

## 5. النتائج

1. تتنوع إجراءات تعديل الدستور في مراحل عدة تبدأ بمرحلة اقتراح التعديل، ومن ثم إقراره، ومن ثم إعداد التعديل وإقراره بصفة نهائية.
2. اختلفت الأنظمة الدستورية من تحديد السلطة المختصة بالتعديل، فمنهم من جعل التعديل لسلطة البرلمان، ومنهم من أعطاه للجمعية التأسيسية، ومنهم من أعطاه للاستفتاء الشعبي.<sup>24</sup>
3. إن لشبكات التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في التهيئة والتحريض على الاحتجاجات، بالإضافة للتأثير على وسائل الاعلام التقليدية والرأي العام المحلي والدولي. وهذا الدور يعزى إلى مستوى إدراك العينة لتأثير تكنولوجيا الاتصال وخاصة في حال الثورة المصرية.
4. قامت ثورات الربيع العربي على قاعدة التواصل بين الشعوب، وانتشار العدوى، بما يؤكد أن هناك تماثلاً في الأهداف وفي التوجهات. أكدت أن هناك توحداً في الهموم والآمال، وهو ما أطلق عليه حسن حنفي «الوحدة الثورية». وهو مؤشر صادق على أن هذه الشعوب على كامل استعدادها صياغة مشروعها الوجدوي.<sup>25</sup>
5. لم تأت ثورات الربيع العربي من الفراغ إنما هناك عوامل داخلية وخارجية أسهمت في حدوثها، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ايضاً.<sup>26</sup>

<sup>22</sup> توفيق عبد الصادق ، قضايا الحقوق والحريات في الدساتير العربية الجديدة: دراسة لحالة المغرب وتونس ، رواق عربي 2020

<http://tinyurl.mobi/g3in>

<sup>23</sup> زهير مخلوف ، الثورة لا تصنع بل تنفجر ، مقارنة تحليلية بين الثورة المصرية ونظيرتها التونسية ، رؤى افريقية ،

<http://tinyurl.mobi/g46X>

<sup>24</sup> أحمد سنبل عبد الجبار ، تعديل الدستور دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العراق ، مجلد 5 ، العدد 16

<http://tinyurl.mobi/g4cl>، 2016 .

<sup>25</sup> الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمآلات، د. عصام عبد الشافي كاتب وباحث مصري، المصدر: التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن

مجلة البيان: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، الناشر: المركز العربي للدراسات الانسانية - مجلة البيان بالسعودية ، 2012 ،

<http://tinyurl.mobi/g46L>

<sup>26</sup> د. خلف محمد رمضان الجبوري، ثورات الربيع العربي واثرها في عناصر الدولة ، مجلة الرافدين للحقوق عام 2020، العدد 63

<http://tinyurl.mobi/g477>



6. كان لثورات الربيع العربي أثراً بالغاً في عنصر الحكومة في الدول التي حصل فيها ثورات، إذ لم تعد الحكومات في تلك الدول تفرض هيمنتها وسيادتها على كامل إقليم الدولة، بل خرجت عن نطاق السيطرة مدن ومناطق شاسعة استأثرت بإدارتها جماعات مختلفة إما عن طريق القوة أو بوسائل أخرى وتدخلات اقليمية ودولية.

## 6. التوصيات

- ❖ من الضروري تبيان فهم وتعريف واضح للديمقراطية ضمن دساتير بلدان الربيع العربي، وضمان ممارسات واضحة ومشاركة من قبل الشعب في أي تعديل او اصلاح دستوري مستقبلي.
- ❖ على حكومات بلدان الربيع العربي، في سبيل تحقيق سلام واستقرار دائمين في مجتمعاتها. الانخراط في عمليات مصالحة وطنية شاملة، تشمل إطلاق الحوار الوطني، وبذل الجهود لتقصي الحقائق، والعمل على تعويض أضرار الضحايا، والتعامل مع الأنظمة السابقة، وإجراء إصلاحات مؤسساتية. يمكن للنساء والمجتمع المدني والقبائل وغيرها من القوى الاجتماعية أن تسهم في دعم العملية الانتقالية، الأمر الذي يزيد أو يحد من فرص نشوب حرب أهلية أو الدخول في عملية انتقالية صحيّة.
- ❖ لا بد ان تضطلع الدولة العربية ما بعد الثورة بمهمتين أساسيتين؛ هما: الوظيفية Functional والعملية Operational، حيث تنصب المهمة الأولى على التأكيد على الوظائف التي تؤديها الدولة لمواطنيها بشكل يساوي بين جميع مكونات المجتمع، مثل التربية والتنشئة السياسية والأمن والرفاه الاجتماعي، في حين تنصب المهمة الثانية على التأكيد على البعد العملي الذي تنفذ به الدولة جميع الوظائف التي تلتزم بها أمام المواطنين -دون أي تمييز على أساس أولية-والذي تنظمه وتشرعنه القوانين واللوائح والأطر المنظمة.<sup>27</sup>
- ❖ من الضروري عند وضع الدستور في البلدان العربية فتح باب النقاش أمام كل من له رأي، حتى يمكن أن يتضح الأمر عبر تداول للأفكار والرأي، فالأمر يتطلب أوسع مشاركة. وهي مشاركة لا تستهدف فقط استيعاب مختلف الآراء بل تهدف إلى الوصول إلى الرأي الأمثل، تمهيداً لمشاركة جادة وواسعة في عملية النقاش حول محتوى المواد التي سيجري تعديلها ومشاركة أوسع فأوسع في الاستفتاء عليها<sup>28</sup>.

<sup>27</sup> نفس المرجع السابق

<sup>28</sup> اكرام فالح احمد ، دولة أحمد عبد الله ، تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير ، جامعة الموصل ،مجلة الدراسات الإقليمية

، 2009، المجلد 6 ، العدد 14 ، <http://tinyurl.mobi/g47f>